شناشيل

أسلحة عراقية إلى سوريا!

■ عدنان حسين

لا تستطيع الدولة العراقية، بحكومتها وبرلمانها، بأي حال من الأحوال إعفاء نفسها من المسؤولية عما قيل إنه إدخال لأسلحة الى سوريا من الأراضي العراقية في الأسبوع الماضي، فإذا صحّت المعلومات السورية يتعيّن على الحكومة العراقية الاعتذار رسميا الى نظيرتها السورية عن هذا العمل الذي يضرّ قبل كل شيء بالمصالح العراقية.

عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي قاسم الأعرجي حاول في التصريح الذي أدلى به الى وكالة "الإخبارية" للأنباء أول من أمس رفع المسؤولية عن عاتق الحكومة العراقية بالقول ان" تنظيم القاعدة وحزب البعث المنحل وراء إدخال أسلحة الى سوريا عبر الأراضي العراقية، لغرض منع تطوير العلاقات بين البلدين أو عدم اندفاع سوريا لحضورها القمة العربية في بغداد".

في السنوات الماضية حمّلنا السلطات السورية والايرانية والسعودية والتركية والأردنية المسؤولية عن معظم الأعمال الإرهابية التي ضربت المدن والقرى العراقية، لأن هذه السلطات، في الأقل، لم تضبط حدودها بما يكفي لمنع عبور الإرهابيين وأسلحتهم وأموالهم الى العراق عبر أراضي هذه الدول.

ما كان يمكن للقاعدة أو فلول نظام صدام أو أي جهة أخرى أن تُدخل أسلحة من العراق الى سوريا لو ضبطت السلطات العراقية جانبها من الحدود، أو في الأقل لو ضبطت منافذ الحدود، فالمفترض ان شاحنة البراد العراقية التي خُبئت فيها "كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمتفجرات والذخائر والمناظير الليلية" التي ضبطتها السلطات السورية في مركز التنف الحدودي قد مرّت بالمركز الحدودي العراقي المقابل وخضعت للتفتيش فيه.

لا تسألوا: كيف تعبر كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات والمعدات العسكرية من العراق الى سوريا؟ ، بل اسألوا عن الفساد.

بالفساد يعقد مسؤولون كبار في وزارة الدفاع صفقة لاستيراد أجهزة فاسدة (لا تعمل البتة) للكشف عن الأسلحة والمتفجرات، فتمر الأسلحة والمتفجرات والأحزمة الناسفة والإرهابيون عبر نقاط التفتيش في المدن العراقية وعلى مشارفها وتنفجر في الأسواق وعند الدوائر الحكومية والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس، فتتسبب في إزهاق الأرواح وسفك الدماء لعشرات الآلاف من العراقيين وإصابة مئات الآلاف.

بالفساد يحصل النواب والوزراء والمدراء العامون والمحافظون وأعضاء مجالس المحافظات على رواتب مهولة ومخصصات إيفاد وحراسة وعلى امتيازات ما بعد الخدمة بالمليارات في بلد يعاني نصف شعبه من الفقر المدقع والبطالة، وكله من نقص الخدمات الأساسية .. ومن انتهاك الحقوق والحريات والكرامة الوطنية والإنسانية.

بالفساد يتعيّن أميون وأنصاف متعلمين ومزورو شهادات معدومو الخبرة في مناصب عليا بينها مناصب نيابية ووزارية، بل أيضا في وظائف علمية وفنية بينها وظائف أكاديمية، فيما يضطر حملة الشهادات العلمية الحقيقية الى العمل على الأرصفة، أو يهربون الى خارج البلاد طلبا للقمة العيش وحفظا للكرامة.

بالفساد يُهرّب الإرهابيون والقتلة والسراق من السجون والمعتقلات، وبه – في المقابل- يُلقى بأبرياء في هذه السجون والمعتقلات.

بالفساد – فساد المشورة – تُوجّه قوات الجيش والشرطة الى الساحات والشوارع لقمع المتظاهرين المطالبين بمكافحة الفساد وتُترك الحدود سائبة أمام عناصر القاعدة وفلول نظام صدام.

وبالفساد تدخل الأسلحة والمتفجرات والذخائر من دول الجوار الى العراق .. وبهذا الفساد نفسه جرى تحميل الأسلحة والمتفجرات والمعدات العسكرية في الشاحنة البراد التي ضبطتها السلطات السورية في مركز التنف في السابع من الشهر الحالي.

كل هذا الفساد المتعدد الأشكال والألوان والأصناف تتحمل كامل المسؤولية عنه الدولة العراقية، ببرلمانها المشغول بامتيازات أعضائه ومناكفات ومناكدات كتله، وبحكومتها الغارقة في بحر مشاكل "المشاركة الوطنية"!!.

adnan255@btinternet.com

حركة شباب شباط تطالب الحكومة بتقديم المتورطين للعدالة

متظاهرون تعرضوا للاعتقال: حققوا معنا بـ"الكيبل" والشتائم

□ بغداد/ قتيبة حامد

عقدت حركة شباب شباط على قاعة جمعية النساء العراقيات امس الاثنين مؤتمرا صحفيا عرضت فيه الانتهاكات الحكومية ضد اعضائها.

وقال الناشط علي عبد الزهرة، وهو صحفي في جريدة طريق الشعب انه تعرض الى الاعتقال من قبل القوات الأمنية.

واضاف في تصريح للمدى:اعتقلت في ٧ اذار بدون أي امر قضائي وبدون أي تهمة تنسب لي، لكنني اعتقلت لمجرد وجودي في المظاهرة فبعد ان انهيت تغطيتي التظاهرة وانا في الطريق للجريدة فوجئت في الساعة الثانية عشرة والنصف باعتقالي من قبل القوات الامنية في بداية شارع السعدون مع زملائي علي صيهود ومعن ثامر بعد ان ابرزت لهم هويتي الصحفية والتصريح من قبل الجريدة بانني صحفي، اخبرني عنصر امن بان احتفظ بها لنفسي فكل هذا لن يفيد.

وأوضح عبدالزهرة انه بعد ثلاث ساعات تم اعتقال محمد كاظم فنجان ومن ثم اقتادوا الجميع الى مقر اللواء الثامن – الفوج الثالث. وتابع:"بعدها بدأ التحقيق ومن ثم نقلونا الى فوج اخر اكتشفنا بعد خروجنا منه انه الاستخبارات العسكرية في الفرقة ١١في البلديات".

واضاف انه بعد التحقيق ضربونا والتقطوا صورا لنا، ودخل في هذه الاثناء شخص قال الجنود بانه عقيد وهذه المرة الأولى التي يشرف فيها على التحقيق، وقال بالضبط "آتوني بكيبل او توثية"، وانهال هو والجنود علينا بالضرب المبرح وفي اماكن حساسة من الجسم وبعد ذلك امرنا بالبروك كالجمل والضرب والشتم بعبارات بذيئة جدا ووصل الى حد اتهامنا بالشذوذ الجنسي، قال لنا العقيد اتريدون ديمقراطية وحرية سأريكم اياها الان.

وطالب عبدالزهرة بمحاسبة المتورطين في هذا العمل واقالتهم واحالتهم للقضاء ليأخذوا جزاءهم العادل.

وقال إنهم علموا أن زملاء صحفيين سبق و تم اعتقالهم وان دعوات رفعت ضد هؤلاء رفضت من قبل جميع مراكز الشرطة فسنرفع مذكرة الى الحكومة والى مجلس النواب والى لجان حقوق الانسان في المجلس ونطالب فيها بحماية المتظاهرين والصحفيين وتامين حماية كافية لهم والتحقيق في جميع الانتهاكات التي حصلت.

من جانبها، اكدت هناء ادور الممثلة عن منظمات المجتمع المدني ان عقد هذا المؤتمر جاء على اثر الانتهاكات التي تعرض لها بعض المتظاهرين والصحفيين الذين اعتقلوا في ساحة التحرير بعد تظاهرهم بذكرى مرور سنة على الانتخابات.. وتابعت:"فوجئنا باعتقال الاجهزة الامنية لهؤلاء المتظاهرين وتعذيبهم وتوجيه التهم اليهم كتهمة الانتماء لحزب البعث والقاعدة واجبارهم على الاعتراف بأشياء لم يقوموا بها بل واتهموا احدهم بانه عضو فرقة في حزب البعث في حين ان عمره لا يتجاوز الثماني عشرة سنة وتعرضهم للضرب الشديد واستعمالهم طرقا في التعذيب".

واشارت ادور وهي سكرتيرة جمعية أمل الى ان كل هذا الذي حصل خلاف لما نص عليه الدستور وخلاف لما نصت عليه القوانين العراقية والدولية فالمتهم بريء الى ان تثبت إدانته، وبخلاف ما نصت عليه كل القوانين العالمية لحقوق الانسان.

ونوهت ادور الى ان الوضع لو استمر على ما هو عليه فسيأتي يوم سيتهم به كل مواطن في هذا البلد بالانتماء لحزب البعث او القاعدة بسبب المطالبة بحقوقه في هذا البلد.

شوكت البياتي احد شباب شباط على الفيسبوك قال ان عقد هذا المؤتمر ليس لعرض مطالبنا بل لعرض الانتهاكات التي تعرض لها اعضاء شباب شباط وبعض الصحفيين.

واكد ان العراقيين أمام حالة قمعية وأمام نظام دكتاتوري جديد يستنسخ نفس الاساليب التي استعملها من قبله النظام السابق بتكميم الافواه ومنع صوت الحقيقة من المطالبة بأبسط الحقوق في العراق لذلك جاء هذا المؤتمر كي يوصل رسالة الى الحكومة وتنبيهها للرجوع عما تفعله تجاه المتظاهرين والصحفيين من اعتقال وتعذيب نفسي وجسدي وتلفيق للتهم كالانتماء للبعث والقاعدة.

الف عنوان .. في عشرة أيام .. (المدى) تفتتح معرضاً شاملاً للكتاب في النجف

□ النجف/ عامر العكايشي

افتتحت مؤسسة المدى للثقافة والاعلام والفنون يوم امس معرضها الشامل للكتاب في محافظة النجف تزامنا مع اسبوع جامعة الكوفة الثقافي .

وشهد حفل الافتتاح الذي حضره النائب الاول لمحافظ النجف وعدد من اعضاء مجلس المحافظة ورئيس جامعة الكوفة وعمداء كلياتها، شهد تعريفا باسبوع جامعة الكوفة الثقافي ومساهمة مؤسسة المدى فيه .

وقال هيثم زياد مدير معرض المدى للكتاب لـ(المدى) "هذه هي التجربة الثانية للتعاون المشترك بين مؤسسة المدى وجامعة الكوفة بعد مساهمتنا في اسبوع جامعة الكوفة الاول العام الماضي".

واضاف "التجربة الاولى كانت ناجحة جدا وهذا ما اعطانا دافعا كبيرا للمشاركة وان نحضر مرة اخرى وبزخم اكبر من حيث عناوين الكتب او موضوعاتها او اعدادها".

واوضح زياد بان المعرض "سيستمر لعشرة ايام ويضم المعرض قرابة الالف عنوان لكتب في شتى المجالات منها الثقافية والادبية والعلمية والمعرفية اضافة الى كتب الاطفال".

واكد بان لدى مؤسسة المدى "اهتمام كبير بثقافة الطفل لذلك نحن نخصص جناحا خاصا لكتب الاطفال في معارضنا كون ثقافة الطفل هي البناء الحقيقي للمستقبل بصورة صحيحة وفق اسس حديثة".

من جانبه قال الدكتور علي الرواف مدير إعلام جامعة الكوفة لـ(المدى) "إن المحافظة شهدت إطلاق فعاليات الأسبوع الثقافي الثاني لجامعة الكوفة والذي سيستمر للفترة من ٣/١٤ ولغاية ٢٢ /٣ والذي سيتضمن فعاليات أدبية وفنيه ورياضية إضافة إلى مسابقات علمية". وتابع قائلا "بعد النجاح الذي حققه الأسبوع الثقافي الأول لجامعة الكوفة حرصت وزارة التعليم العالي على اعتماده وتعميمه على الجامعات العراقية ليكون هناك أسبوع ثقافي لكل جامعة من الجامعات العراقية أسبوع ثقافي خاص بها". وعن فعاليات الأسبوع قال الرواف "يتضمن الأسبوع معرضا للفنون التشكيلية بمشاركة طلبة جامعة الكوفة بمختلف كلياتها وأيضاً معرضا لتراث مدينة النجف بمشاركة عدد من المؤسسات الثقافية في المحافظة وأيضاً معرضا للكتاب بمشاركة عشرات دور النشر.

البيضاء لن تؤثر على الهاشمي.. والخزاعي يطرح من جديد

نواب الرئيس: العراقية والصدري يرفضان "الثالث"

□ بغداد/ زينب صنكور

عارضت كتلتان سياسيتان، العراقية والتيار الصدري، تنصيب نائب ثالث لرئيس الجمهورية، فيما اشار نواب الى ان العراقية البيضاء لن تؤثر على ترشيح طارق الهاشمي.

وكشف النائب عن كتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري ان المنصب الثالث تم إلغاؤه، مشيرا الى ان الانشقاقات داخل العراقية لا تؤثر على ترشيح الهاشمي.

وقال الشمري في تصريح خص به "المدى" انه تم الغاء المنصب الثالث لنائب رئيس الجمهورية وتم الإتفاق على ان يكون هناك نائبان فقط".

واضاف انه حتى الان لم يتم الاتفاق على النائبين لرئيس الجمهورية بشكل نهائي لكن هناك توجها لدى جميع الكتل السياسية ان يتم إعادة ترشيح طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي.

واشار الى ان الانشقاقات داخل القائمة العراقية لا تؤثر على ترشيح الهاشمي بهذا المنصب لان القائمة العراقية ليس لديها مرشح لهذا المنصب غير الهاشمي.

وتابع :ان على رئيس الجمهورية ان يبادر ويرشح نائبيه ليتم التصويت عليهما داخل البرلمان لان البرلمان لا يستطيع ان يرشح الا بعد ترشيح النواب من قبل رئيس الجمهورية ليقوم البرلمان بالاستجابة بشكل سريع ويتم عرض المرشحين على التصويت.

من جانبه اكد النائب عن التيار الصدري جواد الحسناوي ان الكتل تدفع باتجاه الا يكون هناك نائب ثالث.

وقال الحسناوي للمدى انه تم الاتفاق بين الكتل السياسية على ان يكون النائب الاول من التحالف الوطني عادل عبد المهدي والنائب الثاني من القائمة العراقية طارق الهاشمي، مشيرا الى ان الكتل تدفع باتجاه الا يكون هناك نائب ثالث لان رئيس الجمهورية لا يمتلك صلاحيات بحيث يحتاج الى ثلاثة نواب اضافة الى ارهاق ميزانية الدولة وترهلها.

واضاف انه حصل صراع في جلسة التصويت على نواب رئيس الجمهورية بسبب النائب الثالث لذلك لا نتوقع ان يذهب النواب الى هذا الخيار، خاصة ان المتفق عليه هو نائبان.

فيما ايدت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية ان يكون هناك نائب ثالث لرئيس الجمهورية ليعطى الى القومية التركمانية.

وقالت أمينة سعيد للمدى ان ائتلاف الكتل الكردستانية ليس لديه اعتراض على نائب من نواب رئيس الجمهورية لكننا نؤيد ان يكون النائب الثالث من القومية التركمانية لانهم القومية الثالثة في العراق، مشيرة الى ان الكتل السياسية متفقة على النائب الاول والثاني وهم عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي اما النائب الثالث فحتى الان لم يتم التوافق عليه وبامكان التحالف الوطني ان يرشح نائبا تركمانيا لشغل هذا المنصب.

واضافت انه خلال جلسة البرلمان التي من المقرر ان يتم التصويت على نواب رئيس الجمهورية فيها تم التوافق على طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي لكن لم يتم الاتفاق على خضير الخزاعي ما ادى الى عدم تنظيم داخل الجلسة وتم تأجيل التصويت.

في غضون ذلك دعا النائب عن المجلس الأعلى حبيب الطرفي الى ترشيق المناصب الرئيسة في الدولة للحفاظ على المال العام.

وقال الطرفي للمدى "ان نائبين لرئيس الجمهورية يكفيان ولا حاجة للنائب الثالث لذا على الحكومة ان ترشق الدولة ومنها المناصب الرئيسة والسيادية للحفاظ على المال العام".واضاف ان الكتل السياسية متفقة على ان يكون نائبان لرئاسة الجمهورية وهما عادل عبد المهدي وخضير الخزاعي.

من جانب آخر دعا النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه "للمدى" الى ان يكون هناك نائب ثالث لرئيس الجمهورية لان جميع الكتل صوتت على ذلك.

واضاف ان الكتل السياسية صوتت على ان يكون هناك نائب ثالث ولم تصوت على النائب الرابع لهذا يجب ان يكون هناك نائب ثالث، مشيرا الى ان ائتلاف الكتل الكردستانية ليس لديه اي تحفظ على اي شخصية سواء كان النائب الثالث من التركمان ام من اي قومية اخرى .

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد قدم في السابع من شباط الحالي، طلبا لرئاسة البرلمان، يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، واستحداث موقع لنائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب، فيما قدم ثلاثة أسماء لشغل مناصب نواب رئيس الجمهورية وفقا لقانون نواب الرئيس الذي صوت عليه البرلمان خلال الفترة الماضية وهم عادل عبد المهدي عن التحالف الوطني، وطارق الهاشمي عن القائمة العراقية، وخضير الخزاعي عن التحالف الوطني.

وينص مشروع قانون اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية الذي صوت عليه البرلمان العراقي، في التاسع من كانون الثاني الماضي على أن "يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائبا أو أكثر لرئيس الجمهورية وطرح هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالأغلبية عند تحقق النصاب.

بالعربي الصريح

طابور خامس وقائمة نبلاء

علي عبدالسادة

لست متأكدا، ولا املك دليلا على ان الحكومة، او جهات ذات اختصاص فيها، تعد قوائم بأسماء كتّاب ومثقفين عراقيين يسطرون أراءهم (المعادية) لها. لكن رائحة ذلك تفوح منذ ٢٥ شباط الماضي.

رائحة كريهة، لم يعد ممكنا، مع تفاقمها وازدياد قوتها وتعدد المتداولين فيها والخائفين منها، ان يغفل الناشطون ومعهم نخبة مثقفة تقترف النبل، خطرها.

بحسب ما يجري ووفقا لتلك الرائحة، فان هذه الجهات تعتقد ان أي رأي او فكرة يخالف التوجه العام تعني بالضرورة "الراهنة" انها تستهدف الحكومة او شخصيات فيها، وان صناعها يتلقون الأموال، وتدفعهم جهات وشخصيات مشبوهة وتحرضهم على استعداء الحكومة.

ووفقا لهذه الرائحة فإن جهازا او اجهزة تنفيذية خصصت كوادر وموظفين لتشكيل رقابة لكل ما يكتب، حتى استعر زئيرها مع نشوب الغضب واندلاع الاحتجاج في ساحة التحرير. وبات الحديث صريحا ومباشرا: "تشخيص المحرضين على التظاهر".

كل شيء يبذل من جانب مكاتب المستشارين والخبراء واللجان، من اجل إيهام صناع القرار بان رأيا عاما يقوده رجال ثقافة وإعلام يخربون الدولة ويخططون، بالتحريض، على إسقاطها. وقد يصل الأمر الى ان يكون المتصدي للفساد والمحاصصة بعثيا، وعلى الفور يدرج في قائمة الخونة، خونة الديمقراطية والعملية السياسية!.

بهذه الطريقة تبنى وتؤسس ثقافة مريضة مشوهة داخل المؤسسة الأمنية، وأجهزة أخرى في الحكومة، تعتمد انتاج فكرة "عبقرية" عن ولاء المثقفين والصحفيين وخلفياتهم، ويصدر هذا الانتاج الى ماكنة رقابة تدور على الصحف والفضائيات والاذاعات تدون اسماء مرتكبي جريمة الاختلاف. ينفذها رجال لا يفقهون شيئا عن أهمية السلطة الرابعة، او حتى الحرية في الاختلاف.

هكذا ينتقل التوجيه او الأمر، الذي لا نملك دليلا عليه سوى مصادر فشلت في إخفاء رائحة الرقابة السرية، ويبدأ يرسخ منهجا وآلية عمل لدى موظفين وجنود وكوادر لا تعرف سوى محفوظة صانع القرار، ولاحقا تضم القوائم اسماء نبلاء ومشتغلين حقيقيين على عراق مدني ديمقراطي.

ولا نعرف اين تذهب هذه القوائم وما مصير المنضمين إليها، هل ستعد لائحة سوداء توزع على مفارق الطرق والأسواق العامة، ويعلن اعضاؤها على انهم مطلوبون للعدالة، او يقال انهم مخربون، وقد تخصص مكافآت لقاتليهم او القابض عليهم أحياءً.

فيما يجري هذا، تفصح العقلية السائدة لدى سلطة القرار والنفوذ بانها بحاجة ماسة لطواقم أقلام تكتب عن انجازات الحكومة، ولا تتطرق الى ما يشوه الديمقراطية في العراق. واخفقت الحكومة في اخفاء رغبتها بطابور خامس يهلل، مغمض العينين، لكل خطاب وكلمة وبيان، طابور يجهز للشارع قناعة بان لا شيء يحدث سوى التقدم والنهوض.

هذه العقلية تواصل الإخفاق في مسك بوصلة الشارع، وتصرف الوقت من اجل رعاية طابورها الخامس، أليس من الأحرى الاجتهاد وتنفيذ برامج وعهود ووعود قطعت سابقا، حتى تجد كل النخبة طابورا نبيلا محايدا يتندر بما تفعل. وبهذا تصبح للسلطة الرابعة طابور وقائمة، الأول مأمون محافظ على وجوده قريبا من "عسل" القوة والنفوذ، والثاني قلق على تواجده في أوراق سود، لكنه سعيد بكلمته مصر عليها، قانع بانه يقف في هامش لا تصله أضواء ومكارم ونثريات النافذين.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد، شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون